المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-05-2007 العـــدد : 16095
الصفحـات : 21 المسلسل : 135

خادم الحرمين يلتقي شقيقه الملك محمد السادس والأمل يحدو الشارع العربي

قمة فاس.. زعيمان يتحركان برؤى واعية ومواقف متطابقة لخدمة الشعبين

عبدالوهاب الديب - القاهرة

يتطلع الشعبان السعودي والمغربي ومعهما الشعوب العربية والإسلامية بأمل كبير إلى (قمة فاس) بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وشقيقه العاهل المغربي جلالة الملك محمد السادس في تعزيز العلاقات الثنائية بين الرياض والرباط ومناقشة القضايا الملتهبة في المنطقة ذات الانعكاسات المباشرة على البلدين. حيث تركز القمة على الوضع في الشرق الأوسط والنزاع في الصحراء الغربية. وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها خادم الحرمين للمغرب منذ توليه العرش في أغسطس٢٠٠٥، حيث تأتي الزيارة ردا عمليا على هواة الصيد في الماء العكر ممن حاولوا تفسير غياب الملك محمد السادس عن القمة العربية الأخيرة بالرياض تفسيرا يصب في خانة غرس الشقاق بين أبناء الأمة الواحدة. لكن أجندة القمة التي تبحث القضايا التي تهم البلدين، وأسلوب تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما، مع مناقشة ملفات المنطقة الملتهبة حيث نجحت الرياض والرباط في خلق حالة تنسيق حقيقي في أحلك الظروف التي عصفت بالعالم العربي خلال العقود التي خلت عبر ثنائية (فهد - الحسن) رحمهما الله فيما يرتقب أن تكون جولة خادم الحرمين الشريفين في المغرب منطلقا لزيارة دولية يقوم بها الملبك الشهر المقبل إلى بريطانيا وبولندا والنمسا وإسبانيا.

رؤى واعية ومواقف متطابقة

وتأتي قمة فاس بعد أسابيع من انعقاد اللجنة السعودية المغربية المشتركة بالرياض والتي جسدت في قراراتها التنسيق المشترك بين البلدين والتشاور بين قيادتي البلدين في كل ما يهم الأمتين العربية والإسلامية والقضايا الإقليمية والدولية، والقضايا ذات الاهتمام المشترك بعد استعرض الأوضاع الإقليمية والدولية حيث تتطابق رؤى الرياض والرباط في معالجة التحديات الإقليمية والدولية الراهنة وتوافقهما على أهمية مواصلة العمل على تعزيز التضامن العربي والإسلامي والوقوف مع الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية في حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة، وإدانة سياسة الحصار والتجويع والاجتياح وتدنيس المقدسات التي تنتهجها حكومة إسرائيل. وفيما يتعلق بالتسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي تتفق العاصمتان على أن مبادرة السلام العربية توفر الأساس للتوقيع على معاهدة سلام يتحقق بموجبها الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة مقابل قيام علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل مع حرص العاصمتين طوال فترة الصراع العربي الإسرائيلي على التمسك بحل عادل وشامل يضمن أمن واستقرار دول المنطقة وفقا لقرارات مجلس الأمن ومنها القرار رقم (٢٥٢) ١٩٦٨م والقرار (٢٦٧) لعام ١٩٦٩م والقرار (٢٧١) لعام ١٩٦٩م والقرار (٢٩٨) لعام ١٩٧١م والتي تقضي بالحفاظ على الوضع القانوني والديموقراطي للقدس وقرارات مجلس الأمن رقم (٤٦٥) و(٤٧٦) و(٤٧٨) لعام ١٩٨٠م التي تنص على بطلان القوانين الإسرائيلية التي تعتبر القدس عاصمة موحدة لإسرائيل. مع ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط وخضوع منشآت إسرائيل للتفتيش الدولي.

وقبل أسابيع أيضا أجرى رئيس مجلس النواب المغربي عبدالواحد الراضي مباحثات مع وفد عن مجلس الشورى السعودي بالرباط ضمن مشاركته في أعمال اللقاء البرلماني الإقليمي حول القوانين الداخلية للبرلمانات العربية وقضايا الإصلاح في العالم العربي حيث تدرك الرباط دور خادم الحرمين الشريفين في تعزيز العمل العربي المشترك وتحقيق المصالحة بين الأطراف العربية المتنازعة داخل البلد الواحد وكما تجسدت ريادية الدور السعودي في النجاح الذي حققته القمة العربية الأخيرة بالرياض، والتي كان من نتائجها تجديد اعتماد المبادرة العربية للسلام في الشرق الأوسط.

رغبة مشتركة في البناء

وفي المجال الاقتصادي هناك توافق سعودي مغربي على ضرورة اتخاذ خطوات أكبر لتشجيع وتيسير دخول صادرات كل منهما إلى أسواق البلد الآخر وفي هذا الصدد اتفقا على الاكتفاء بالتصديق على شهادات المنشأ من الجهات المعنية في البلدين دون التصديق عليها من قنصليات البلدين والتزامهما الكامل بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبما يؤدي إلى رفع مستوى التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين بالإضافة إلى التأثير على القطاعات الأخرى في الشئون الاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات لجعل التعاون السعودي المغرب مثاليا في التعاون العربي، ويحرص الجانبان بشكل دائم على بحث الفرص الاستثمارية في المجالات المختلفة ومناقشة المعوقات والآليات التي تعالجها فقد أظهر أحدث التقارير المشتركة بين البلدين ارتفاع الاستثمارات السعودية في المغرب خصوصا في مجالي السياحة والعقارات في ٢٠٠٦ إلى ٣٤٦ مليون درهم مغربي (٣٠,٩ مليون يورو) في مقابل ٣١٠ ملايين درهم (٢٧,٧ مليون يورو) في ٢٠٠٥. وتعتبر السعودية أول مزود للمغرب بالنفط وبلغت قيمة الواردات المغربية من السعودية ١,٠٥ مليار يورو في ٢٠٠٦ في حين بلغت قيمة صادراته للسعودية في الفترة ذاتها ٣٢ مليون يورو، ومنح الصندوق السعودي للتنمية منذ ١٩٩٩ المغرب قروضا بقيمة ١٧٠

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-05-2007 العـــدد : 16095
الصفحـات : 21 المسلسل : 135

مليون دولار، وذلك لبناء وتجهيز مدارس ومساكن اجتماعية ومستشفيات في فاس ومراكش.

تاريخ حافل بالإنجازات المشتركة

وخلال سنوات حكم الملك الراحل فهد بن عبدالعزيز، بلغت العلاقات المغربية السعودية نموذجا يحتذى به في العلاقات العربية العربية، على الصعيد السياسي. اقتصاديا كان حجم المبادلات التجارية بين المملكتين في العام ٢٠٠٣ يصل إلى حوالى ٧ ملايين دولار أي ٧،٤٣ مليار درهم، وهو ما يمثل ٠،٣٤٪ من مجموع المبادلات التجارية للمملكة المغربية مع الخارج. في سنة ٢٠٠٣ استورد المغرب من السعودية ما قيمته ٦،٨٦ مليار درهم، حوالى ٧ ملايين دولار، ولم تتجاوز الصادرات المغربية نحو السوق السعودية ٥٧٤ مليون درهم مغربي. ويوجد رأس المال السعودي من بين رؤوس الأموال العالمية التي اختارت المغرب للاستثمار، ففي العام ٢٠٠٠ بلغت الاستثمارات حوالى ١٥ مليون دولار، وخصت بالأساس قطاعي السياحة والعقار والطاقة. غير أن هذه الأرقام تضاعفت بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وكان خادم الحرمين الملك فهد بن عبدالعزيز شجع كثيرا المستثمرين السعوديين على الاستثمار في المغرب، وفي هذا السياق أنشئت في العام ١٩٩٢ الشركة السعودية المغربية للاستثمار الإنمائي، كما انشئت لجنة مغربية سعودية تضم بالأساس رجال أعمال من البلدين وعقدت هذه اللجنة أولى اجتماعاتها في العام ٢٠٠٣، ثم بدأت اجتماعاتها لإبرام اتفاقية لتبادل الإعفاء الضريبي على نشاطات ومعدات النقل الجوي بين البلدين في ظل اتفاقية تبادل الإعفاء من الضرائب، وشكلت الاستثمارات السعودية في المغرب نموذجا للاستثمارات الأجنبية في المغرب. ففي ميدان الطاقة، بدأ المستثمر السعودي يهتم بقطاع التغذية في المغرب، وقطاع الدواجن والقطاع العقاري، وقطاع الإعلام.